روسيا وأوكرانيا تتبادلان الإعلان عن إسقاط مسيّرات

كييف تلين موقفها: مستعدون لتوقيع صفقة المعادن بأي وقت

«وكالات» :بعد قرار تجميد المساعدات العسكرية الأمريكية والتوتر التي سادت مؤخرا مع واشنطن، أعلنت أوكرانيا استعدادها لتوقيع اتفاق المعادن مع الولايات المتحدة في أي وقت.

فقد أكد رئيس الوزراء الأوكراني، دينيس شميهال، أمس الثلاثاء، استعداد بلاده للتعاون مع أميركا. وقال في مؤتمر صحافي، أمس الثلاثاء، «نحن على استعداد لبدء هذا التعاون مع الولايات المتحدة في أي وقت عبر التوقيع على اتفاق من هذا النوع».

كما رأى أن المساعدات العسكرية الأمريكية ضرورية لبلاده وتنقذ آلاف الأرواح.

في حين أفاد مستشار الرئاسة الأوكرانية، ميخائيلو بودولياك، على منصة «إكس»، أن بلاده تبحث مسألة المساعدات العسكرية مع حلفائها الأوروبيين. وشدد على أنها لا تستبعد إجراء مزيد من المفاوضات مع واشنطن بعد قرار الأخيرة تعليق الدعم.

وقال: «نناقش الخيارات مع شركائنا الأوروبيين، وبالطبع، لا نتغاضى عن إمكان إجراء مفاوضات مع نظرائنا الأمريكيين».

أتى ذلك بعدما أعلن مسؤول في البيت الأبيض، مساء الاثنين، أن الرئيس دونالد ترامب أمر بتجميد المساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا في أعقاب المشادة العلنية التي وقعت بينه وبين نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في المكتب البيضاوي، الجمعة، وتابع وقائعها العالم أجمع. وقال المسؤول طالبا عدم نشر اسمه «نحن نجمّد ونراجع مساعداتنا للتأكد من أنها تساهم في التوصل إلى حل» يوقف الحرب بين موسكو وكييف.

كما أوضح أن قرار التجميد يطال مساعدات عسكرية تم إقرارها في عهد الرئيس السابق، جو بايدن، وسبق لكييف أن تسلمت جزءا كبيرا منها بينما الجزء المتبقي لم تتسلّمه بعد، وهو يشمل أعتدة وأسلحة.

يشار إلى أن ترامب يضغط على الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، بعد اجتماعهما الكارثي في المكتب البيضاوي الأسبوع الماضي.

ومن شأن تعليق المساعدات العسكرية أن يلحق الضرر بقدرة أوكرانيا على الدفاع عن نفسها ضد روسيا، ويضعف نفوذ أوكرانيا بشكل أكبر بينما يدفع ترامب نحو محادثات السلام.

وكان ترامب جدد، انتقاداته للرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، معتبرا أن عليه «أن يكون أكثر امتنانا» للولايات المتحدة، بعدما وبخه الأسبوع الماضي خلال اللقاء العاصف الذي جمعهما في المكتب البيضاوي، حيث اتهم ضيفه الأوكراني بالسعي لإشعال حرب عالمية ثالثة.

الرئيسان الأمريكي دونالد ترامب والأوكراني فولوديمير زيلينسكي

في حين أكد زيلينسكي حينها أنه لن يعتذر لترامب لأنه لم يرتكب خطأ، مشددا في الوقت عينه على تقديره للمساعدات التي قدمتها الإدارة الأمريكية لبلاده.

من ناحية أخرى تبادلت روسيا وأوكرانيا أمس الثلاثاء الإعلان عن إسقاط طائرات مسيرة، في وقت لا يزال النزاع بين البلدين مستمرا منذ 24 فبراير 2022.

وأفادت وزارة الدفاع الروسية بأن أنظمة الدفاع الجوي التابعة لها دمرت خلال الليلة الماضية 18 طائرة مسيرة أوكرانية فوق الأراضي الروسية.

وأوضحت الوزارة أن أنظمة الدفاع الجوي المناوبة دمرت 10 طائرات مسيرة فوق أراضي مقاطعة روستوف، و3 طائرات مسيرة أخرى فوق أراضي مقاطعة فورونيج، ومسيّرتين أخريين فوق أراضي مقاطعة سامارا، ومسيّرة واحدة فوق كل من أراضي مقاطعات كورسك وبيلغورود وأستراخان.

في المقابل، أعلنت القوات الجوية الأوكرانية أن روسيا شنت هجوما بـ97 مسيّرة على البلاد خلال الليل، وأسقطت الدفاعات الأوكرانية 65 منها، في حين لم تصل 32 طائرة إلى أهدافها بسبب ما يعتقد أنها إجراءات إلكترونية مضادة.

وأفادت خدمة الطوارئ الحكومية الأوكرانية بإصابة 4 أشخاص في هجوم شنته مساء الاثنين طائرة مسيرة روسية على مدينة أوديسا المطلة على البحر الأسود.

وأظهرت لقطات مصورة نشرتها الخدمة رجال إطفاء يحاولون السيطرة على حرائق عدة.

كما تعرضت مدينة سومي الواقعة شمال شرقي البلاد لضربات عدة صباح أمس الثلاثاء، وقالت خدمة الطوارئ الحكومية إن الضربات تسببت في إشعال حريق داخل مستشفى للأطفال في سومي، ولم ترد أنباء عن وقوع إصابات.

ومنذ 24 فبراير 2022 تشن روسيا هجوما عسكريا على جارتها أوكرانيا تشترط لإنهائه تخلي كييف عن الانضمام إلى كيانات عسكرية غربية، وهو ما تعتبره كييف «تدخلا» في شؤونها.

من جهة أخرى وسط التغييرات الجذرية التي شهدتها العلاقات الأمريكية الأوكرانية، وتعليق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، المساعدات العسكرية لكييف، تأهب الاتحاد الأوروبي.

فقد عرضت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، أمس الثلاثاء في بروكسل، خطة لحشد 800 مليار يورو من أجل الدفاع الأوروبي.

وأشارت إلى أن خطة الاستثمار الدفاعي هذه يمكن أن تستفيد منها أوكرانيا أيضا، إذ ستساعد بتسليمها معدات عسكرية فورا.

كما أوضحت المسؤولة الرفيعة أن الدول الأوروبية مستعدة لزيادة الإنفاق الدفاعي بشكل كبير.

كذلك حثت دول الاتحاد على إنفاق 650 مليارا في مجال الدفاع واستثنائها من تقديرات عجز الموازنة. وأضافت أن الاتحاد سيوفر قروضا لدوله الأعضاء بـ150 مليار يورو من أجل تعزيز الدفاع.

أتى هذا التطور وسط قلق أوروبي متزايد من سياسة ترامب التي شكلت منذ مجيئه إلى البيت الأبيض في يناير الماضي، تحولاً في النهج الذي اعتمدته الولايات المتحدة على مدى سنوات تجاه أوروبا وحلفائها في الاتحاد الأوروبي.

كما جاء بعد عدة انتقادات وجهها الرئيس الأمريكي مؤخرا إلى الاتحاد الأوروبي، معتبرا أنه أنشئ للإضرار ببلاده، وبعد تعليقه المساعدات العسكرية لأوكرانيا.

تتمات

ممثل الأمير

الفلسطيني من أرضه، والمتمسك لأبعد مدى بالحقوق المشروعة لهذا الشعب، وأهمها حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، على حدود الرابع من يونيو 1967.

واستهل سموه كلمته أمام القمة التي اعتمدت خطة إعادة إعمار غزة، بالترحيب والتهنئة للرئيس السوري أحمد الشرع، والرئيس اللبناني جوزيف عون، متمنيا لهما لهم كل التوفيق في خدمة بلديهما والعمل العربي المشترك.

وقال سمو ولي العهد: يطيب لي بداية أن أنقل لكم جميعا تحيات حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد «حفظه الله ورعاه»، وتهنئته لإخوانه أصحاب الجلالة والفخامة والسمو بحلول شهر رمضان المبارك، وأتقدم بالشكر إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة، على استضافتها لهذه القمة المهمة، والشكر موصول إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية وجهاز الأمانة العامة على الإعداد والتحضير.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو : إننا نجتمع اليوم في ظروف استثنائية ومنعطف تاريخي غير مسبوق تجاه قضية العرب الأولى، وهي القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، حيث أدت آلة الحرب للاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من خمسة عشر شهر إلى مقتل ما يقارب «50» ألف فلسطيني، الغالبية العظمى منهم من النساء والأطفال، وجرح أضعافهم، وتدمير كامل للبنية التحتية لقطاع غزة.

وبعد جهود دؤوبة مضنية من قبل كل من جمهورية مصر العربية الشقيقة، ودولة قطر الشقيقة، والولايات المتحدة الصديقة، تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.. واستمعنا بعد ذلك لتصريحات وخطط يتم تداولها بشأن التهجير القسري للفلسطينيين من قطاع غزة، وذلك ضمن سلسلة مستمدة من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والتجاهل المتعمد المتواصل لقرارات الشرعية الدولية.

وشدد ممثل سمو الأمير على أن سبيل تحقيق وقف إطلاق النار، وإتاحة المجال للحلول السياسية لإعادة تأهيل القطاع ومنح الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة للعيش في أرضه، لن يتحقق بالحلول المتجزئة، حيث إن ما يتم طرحه حول تهجير الشعب الفلسطيني ليس فقط طرحا غير عملي أو واقعي، بل يصل إلى أن يكون جريمة تطهير عرقي في حق شعب أصيل، له كل الحقوق التاريخية والقانونية التي تمكنه من العيش على أرضه دون مساومة أو تنازل.

أضاف سموه: ولذلك، فإن على المجتمع الدولي وبخاصة مجلس الأمن تأدية مهمته الرئيسية بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ووقف المنهجية العدوانية الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة والضفة الغربية، ومنع أي محاولات لفرض واقع جديد عبر التهجير القسري والتوسع الاستيطاني.

وقال سموه أيضا: لنتفق على أمرين رئيسيين لكي نمضي قدما بشكل منهجي وموضوعي واستراتيجي.. فالأمر الأول هو أن دعمنا لهذه القضية المركزية واجب ديني وعربي وأخلاقي وإنساني، والأمر الثاني هو أنه لا مجال للعودة لما كان عليه الحال في السابق، حيث إن الكلمات والبيانات والمؤتمرات والقمم لن تجدي نفعا إذا لم تنتج عن خارطة طريق ملموسة قابلة للتنفيذ والتطبيق على أرض الواقع، بملكية عربية في المقام الأول، فوحدتنا هي منارتنا التي نستهدي بها، وتعاضدنا يلهمنا القوة والرشاد.

وبناء على ذلك، فإن قمتنا اليوم، وفي هذه اللحظة التاريخية الفارقة تقع على عاتقها مسؤولية صياغة موقف عربي موحد لمواجهة أي محاولات أو مخططات أو دعوات لتهجير الفلسطينيين وتصفية القضية الفلسطينية على حساب الدول العربية.. ولذلك، نود تسليط الضوء على عدد من المحددات والخطوات الملموسة، نرى أهمية ترجمتها على أرض الواقع، وهي: –1 إعلاء الصوت العربي الرافض لأي محاولة لتهجير الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى رفض تحميل دول المنطقة – لا سيما جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية – أي تبعات جراء دعوات التهجير.

–2 صياغة خطة لإعادة إعمار غزة بمشاركة فلسطينية وعربية ودولية، تتناول كافة الجوانب التنموية والإنسانية والاقتصادية، وأن تتضمن موقفا عربيا قانونيا يحمل إسرائيل –القوة القائمة بالاحتلال– مسؤولية إعادة بناء ما دمرته آلتها الحربية الوحشية، وتعويض أبناء الشعب الفلسطيني عن الأضرار التي لحقت بهم وبممتلكاتهم.

–3 المحاسبة أهم عناصر العدالة، وهذه الأعمال العدوانية تستمر وتزداد سوءا بسبب غيابها، ولنصل إلى ذلك فلا بد أن يطبق القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وقرارات الجمعية العامة، وقرارات مجلس الأمن، وقرارات مجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية ذات الصلة.

–4 ونظرا للأمام، فلدينا استحقاق من شأنه أن ينتج عن مخرجات تاريخية تسهم فعليا في حل هذه القضية، وهو المؤتمر الدولي لتنفيذ حل الدولتين، والذي سيعقد برئاسة مشتركة سعودية – فرنسية، في شهر يونيو من العام الجاري، فعلى الدول المشاركة أن توضح ما هي الآليات التي ستنتهجها نحو حل الدولتين بشكل ملموس وواقعي.

–5 أهمية تعزيز الجهود لحث كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي لم تقم حتى الآن بالاعتراف بدولة فلسطين الشقيقة، بالعمل على ذلك.. كما يجب علينا أن ندعم مساعي الأشقاء في فلسطين للحصول على العضوية الكاملة لدى الأمم المتحدة.

–6 ضرورة توحيد الصف الفلسطيني، وتغليب مصلحة الشعب الفلسطيني وحقوقه، بما في ذلك الاتفاق على إدارة قطاع غزة، وتعزيز قدرات الحكومة الفلسطينية لتمكينها من القيام بواجباتها.. وتوحيد الصف العربي لحماية الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل، وذلك من خلال استخدام كافة الوسائل للضغط على الأطراف التي تسعى إلى فرض مخططات التهجير، والتعامل مع هذه المسألة كأولوية في السياسات الخارجية العربية.

–7 تعزيز الدعم المالي والسياسي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا»، ورفض أي محاولات لتقليص دورها أو تسييس عملها.

واختتم سموه كلمته بقول: إن دولة الكويت تؤمن بأن السلام لن يتحقق عبر القهر والإجبار، ولن يفرض من خلال القوة والتهجير.. وتجدد موقفها التاريخي والثابت بأنه لا طريق للأمام إلا بسلام دائم وشامل وعادل من خلال ما تم إقراره والاتفاق عليه وفق قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية لعام 2002، وصولا لإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، على حدود الرابع من يونيو لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

من جهته قال الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط إن الهدف من وراء عقد القمة العربية الطارئة في القاهرة «كان تأكيد الرفض العربي لتهجير الفلسطينيين».

أضاف في مؤتمر صحفي لعرض البيان الختامي للقمة العربية التي أطلقت بعنوان «قمة فلسطين»، أن إعمار غزة أمر ممكن ببقاء أهلها على أرضهم.

وأشار أبو الغيط إلى أن القمة اعتمدت خطة عربية لإعادة إعمار قطاع غزة وفق مراحل محددة، موضحا أن الخطة العربية ترسم أيضا مسارا لسياق أمني وسياسي جديد في غزة.

وبين أن الخطة العربية تحافظ على الاتصال بين الضفة الغربية، مشددا على أن السلام هو خيار العرب الاستراتيجي القائم على رؤية الدولتين.

وأكد البيان الختامي على أولوية استكمال وقف إطلاق النار الذي يتعرض لتحد كبير، داعيا مجلس الأمن إلى نشر قوات حفظ سلام دولية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما أكد البيان الختامي على إمكانية إيجاد بديل واقعي لتهجير الشعب الفلسطيني.

وشهدت قمة القاهرة إجماعًا عربيًا قويًا على رفض العدوان الإسرائيلي، ودعوة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته لوقف الجرائم بحق الشعب الفلسطيني. كما أكد القادة العرب ضرورة العمل على إطلاق مسار سياسي جاد يضمن حلًا عادلًا ودائمًا للقضية الفلسطينية، وضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ووجهت القمة العربية غير العادية التي حضرها أمين عام الأمم المتحدة ورئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس المجلس الأوروبي وأمين عام دول مجلس التعاون الخليجي وأمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، رسالة قوية للعالم بأن الدول العربية لن تقبل بأي مخططات تهدف إلى تهجير الفلسطينيين أو تصفية قضيتهم، داعية إلى تكثيف الجهود السياسية والإنسانية لدعم الشعب الفلسطيني الشقيق في مواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر.

ودانت الخطة المصرية العدوان الإسرائيلي على غزة، وما أسفر عنه من قتل واستهداف المدنيين والمعاناة الإنسانية غير المسبوقة، مؤكدة أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية، وأن حل الدولتين هو الحل الأمثل وفقًا للمجتمع والقانون الدوليين. كما شددت الخطة على ضرورة الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني ومنع تهجيره، مع تكاتف المجتمع الدولي لمعالجة الكارثة الإنسانية التي خلفتها الحرب، مؤكدة أن نزع الأمل في إقامة الدولة الفلسطينية أو محاولة انتزاع الأرض من الفلسطينيين لن يؤدي إلا إلى المزيد من الصراعات وعدم الاستقرار.

وطالبت الخطة المصرية بضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار في قطاع غزة، مشيرة إلى أن تنفيذ إعادة الإعمار يتطلب ترتيبات للحكم الانتقالي وتوفير الأمن بما يحافظ على آفاق حل الدولتين. كما أكدت أهمية دعم جهود مصر وقطر والولايات المتحدة في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار، محذرة من أن انهيار الاتفاق سيؤدي إلى إعاقة الجهود الإنسانية وعملية إعادة الإعمار.

كما طالبت الخطة بحشد الدعم السياسي والمالي لدعم الجهود المصرية والأردنية في تدريب عناصر الشرطة الفلسطينية، وأشارت إلى أن مجلس الأمن قد يدرس مقترحًا بوجود قوات دولية في الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أن الخطة المصرية «تضمن بقاء الشعب الفلسطيني في أرضه وإعادة بنائها»، داعياً إلى حشد الدعم الدولي والإقليمي لها، وذلك خلال كلمته مساء أمس الثلاثاء في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة العربية «الطارئة» في القاهرة، التي تأتي في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتصاعد المخاوف من محاولات تهجير الفلسطينيين من أراضيهم التاريخية.

وكشف السيسي في كلمته أمام القمة عن أن مصر عملت على بلورة خطة شاملة لإعادة إعمار غزة، تضمن بقاء الشعب الفلسطيني في أرضه وإعادة بناء القطاع دون تهجير سكانه، داعيا القادة العرب إلى اعتماد هذه الخطة، ودعم الصندوق المزمع إنشاؤه لتمويل عملية إعادة الإعمار، مشيرًا إلى أن لجنة إعادة الإعمار ستواصل عملها في غزة حتى تمكين السلطة الفلسطينية من إدارة القطاع.

كما كشف عن تعاون مصري فلسطيني لتشكيل لجنة من الفلسطينيين المستقلين لإدارة قطاع غزة، مؤكدًا أن مصر تعمل أيضا على تدريب كوادر أمنية فلسطينية لتولي مسؤولية الأمن في القطاع خلال المرحلة المقبلة.

ووصف السيسي العدوان الإسرائيلي على غزة بأنه وصمة عار في تاريخ البشرية، عنوانها نشر الكراهية وغياب العدالة، محذرًا من استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، ومؤكدًا أن «القدس ليست مجرد مدينة، بل رمز لهويتنا وقضيتنا العادلة».

وقبل كلمة السيسي، افتتح ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، القمة العربية الطارئة، حيث أكد دعم بلاده الكامل للخطة المصرية الخاصة بإعادة إعمار غزة، مشددًا على أن السلام الدائم هو الإطار الضامن لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة. كما شدد في كلمته أمام القمة على رفض أي محاولات لتهجير الشعب الفلسطيني، داعيًا إلى تكثيف الجهود العربية والدولية لإنهاء المأساة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية.

أما العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، فقال أمام القمة العربية: «اليوم علينا التأكيد على رفضنا التام لتهجير الفلسطينيين، وعلى دعم خطة واضحة لإعادة إعمار غزة»، مضيفا: «علينا إعداد تصور واضح وقابل للتنفيذ بشأن إدارة غزة وربطها بالضفة الغربية».

وشدد العاهل الأردني على وجوب وقف التصعيد الخطير في الضفة الغربية، ورفض قرار إسرائيل منع دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

بدوره، قال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في كلمته: «نجتمع وأمامنا تحديات خطيرة، وعلى رأسها دعوات تهجير شعبنا والتي نرفضها رفضاً قاطعاً»، بينما أشاد بالخطة المصرية العربية لإعادة إعمار غزة «بوجود الفلسطينيين على أرضهم دون تهجير». ودعا عباس الرئيس الأميركي إلى دعم جهود إعمار غزة «على أساس الخطة المصرية العربية وليس على أي أساس آخر». وأعلن عباس استعداده لإجراء «انتخابات عامة رئاسية وتشريعية خلال العام المقبل في الضفة وغزة والقدس الشرقية متى توفرت الظروف لذلك».

من جانبه، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أمام القمة العربية، إن الفلسطينيين في غزة «يعانون ويجب أن نمنع بكل الطرق استئناف القتال في غزة»، داعياً إلى «إطلاق سراح الرهائن والسجناء من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي». وشدد على أن غزة يجب أن تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية دون اقتطاع أي جزء منها، معلناً ترحيبه بمبادرة الجامعة العربية لحشد الدعم لإعادة إعمار قطاع غزة.

ودعا كذلك للدعم الكامل لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» وخاصة الدعم المالي.

الكويت تدشن

والتنمية، بالتنسيق مع الجهات المعنية بالخطة، لتذليل جميع المعوقات التي تواجهها.

من جهة أخرى اطلع مجلس الوزراء على العرض المرئي المقدم من وزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر العمر، بشأن اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين حكومة دولة الكويت و»مايكروسوفت» التي تتضمن إنشاء عدد من المراكز، من أبرزها مركز بيانات الذكاء الاصطناعي الحديث، ومركز التميز للحوسبة السحابية، إضافة إلى طرح مبادرة تأهيل شاملة تهدف إلى تزويد الكوادر الوطنية بالمهارات الأساسية في الذكاء الاصطناعي، لضمان الجاهزية لسوق العمل في المستقبل.

وأشاد مجلس الوزراء بالجهود المبذولة من قبل وزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر العمر، واللجنة المكلفة بمتابعة اتفاقية الشراكة الاستراتيجية، بين حكومة دولة الكويت و»مايكروسوفت».

كما استعرض مجلس الوزراء عددا من المواضيع المدرجة في جدول الأعمال وقرر الموافقة عليها، فيما أحال عددا منها إلى اللجان الوزارية المختصة لدراستها وإعداد تقارير بشأنها، لاستكمال الإجراءات الخاصة لإنجازها.

وكان مجلس الوزراء قد استهل اجتماعه برفع أسمى آيات التهاني والتبريكات، إلى مقام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، وإلى الشعب الكويتي الكريم والمقيمين، بمناسبة شهر رمضان المبارك، مبتهلا إلى المولى عز وجل أن يتقبل منهم صالح الأعمال، وأن يعيده على الأمتين الإسلامية والعربية بالخير واليمن والبركات وأن يديم على وطننا العزيز نعمة الأمن والأمان والازدهار.

الرومي: قرار

موضحا أن قرار الزيادة التدريجية للانتاج تتوافق مع معطيات السوق وفقا لما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع الذي عقد في ديسمبر الماضي.

وأكد الرومي أن هذا القرار يعكس التزام الدول الثمانية في «أوبك +»، بتبني نهج استباقي مسؤول يهدف إلى ضمان استقرار السوق النفطية العالمية، لافتا إلى أن هذا القرار يأتي في إطار الجهود المستمرة والمبادرات التي تبذلها «أوبك +»، لتحقيق توازن مستدام في السوق بما يضمن حماية مصالح كل من المنتجين والمستهلكين.

يذكر أن الحصة المقررة لدولة الكويت هي 2.413 مليون برميل يوميا، ترتفع بداية من شهر أبريل إلى 2.421 مليون برميل يوميا ثم ترتفع تدريجيا لتصل إلى 2.548 مليون برميل يوميا بحلول شهر سبتمبر 2026.

«المالية»: إخلاء

تخصيص الموقع الممتد من حدود محطة الدوحة الغربية حتى حدود محمية الجهراء الطبيعية، لتنفيذ مشروع الواجهة البحرية في الجهراء «الكورنيش».

وأوضحت أنها ستعمل على إخلاء 116 شاليها وتسليمها إلى بلدية الكويت، فور الانتهاء من إجراءات إنهاء جميع عقود مستغلي الشاليهات.

من جهة أخرى أكدت وزيرة الأشغال العامة الدكتورة نورة المشعان، مواصلة أعمال الصيانة الجذرية للطرق في منطقة «عبد الله المبارك»، ضمن عقود الصيانة الجديدة لأعمال الطرق السريعة والداخلية، التي تشمل 18 ممارسة كبرى لصيانة الطرق في مختلف مناطق البلاد بالمحافظات الست.

وقالت المشعان في تصريح صحفي أمس، إن أعمال صيانة الطرق ستبدأ بالمناطق الأكثر تضررا ثم الأقل، مع وجود رقابة وإشراف ومتابعة على أعمال الصيانة، لافتة إلى أن فرق عمل من الوزارة ستراقب تنفيذ أعمال الصيانة، إذ تم تشكيل لجنة لاختيار المهندسين المشرفين وعمل اختبارات لهم للتأكد من إدارتهم.

وأكدت استمرار تنفيذ مشاريع صيانة الطرق بكل المناطق، مع الالتزام بضمان الجودة وتحقيق المواصفات العالمية، موضحة أن الاستثمار في البنى التحتية يعزز النمو الاقتصادي ويحسن جودة الحياة ويدعم التنمية المستدامة.

من جانبه قال المهندس محمد الموسوي من قسم الإشراف على «مشروع محافظة الفروانية نطاق 2»، إن فرق الوزارة متواجدة بين القطعتين 2 و4 بمنطقة عبدالله المبارك، للوقوف على آخر مستجدات الأعمال في العقود الجديدة للصيانة الجذرية لأعمال الطرق، مبينا أن الأعمال عبارة عن فرش طبقة أسفلتية بسماكة 5 سنتيمترات.

ودعا الموسوي المواطنين والمقيمين إلى متابعة الإدارة العامة للمرور، لمعرفة الإغلاقات القادمة، تجنبا للاختناقات المرورية.

«الأرصاد»: البلاد

شرقية، خفيفة إلى معتدلة السرعة، تنشط من الساعات الأولى من صباح اليوم الأربعاء، ومثيرة للغبار تقل معها الرؤية الأفقية على بعض المناطق خاصة المكشوفة.

وتوقع العلي أن تقل فرص الأمطار وكميات السحب تدريجيا من عصر يوم السبت، مع فرص تشكل الضباب الكثيف على بعض المناطق مساء السبت وفجر الأحد.

ودعا المواطنين والمقيمين لضرورة متابعة النشرة الجوية، عبر موقع الإدارة وتطبيقها الرسمي الخاص بالهواتف الذكية، خصوصا أثناء التقلبات الجوية للتعرف على آخر تطورات الطقس والاطلاع على التحذيرات الجوية في حال إصدارها.